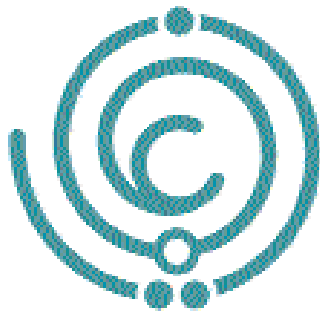




المؤسسة العامة للمناطق الصناعية
Public Establishment For Industrial Estates



الاقتصادي
BUSINESS

الثلاثاء ٢٥ من جمادى الثانية ١٤٣١ هـ الموافق ٨ من يونيو ٢٠١٠ م. العدد: (٩٨٠٧). السنة الـ ٤٠

TUESDAY 8 June 2010 - NO: (9807) - VOL40

صفحة أسبوعية تصدرها « الوطن » بالتعاون مع المؤسسة العامة للمناطق الصناعية

Omani

اتفاقية استثمار لتطوير ٣ ملايين متر مربع

أكثر من ٤,٥ مليون متر مربع مساحة المنطقة الحرة بالمزينة

قال محمد بن احمد رغبتي مساعد مدير عام المنطقة الحرة بالمزينة: ان إجمالي المساحات الشاسعة التي تقدر بأربعة ملايين ونصف مليون متر مربع توفر متسعا مناسباً لإنشاء عدد من المشاريع الصناعية بالمنطقة في عدة مجالات تجارية وخدمية منها معارض السيارات والمعدات وقطع الغيار وبيع منتجات الألبان والعصائر المتنوعة ومشاريع الثروة الحيوانية والزراعية.



محمد بن احمد رغبتي
إمكانية توطين المشاريع

الأجنبية والدولية ذات الرأس

المال الأجنبي

تصل إلى نسبة ١٠٠٪

العامة للمناطق الصناعية وبين شركة هلا الذهبية للتجارة العامة والمقاولات وذلك لتطوير ٣ ملايين متر مربع من أراضي هذه المنطقة الحرة وتوفير البنى الأساسية للقطعة المحددة لإيجاد بيئة ملائمة لتوطين المشاريع الاستثمارية سواء في المجالات التجارية أو الخدمية أو الصناعات الخفيفة والمتوسطة، وقد حصلت الشركة المطورة بموجب هذه الاتفاقية على امتياز استثماري لمدة ٤٥ عاماً. وقد بدأت الشركة أعمالها في تنفيذ أعمال البنية التحتية في المنطقة مباشرة من بعد تاريخ توقيع الاتفاقية المشار إليها.

ويأتي هذا الاستثمار ترجمة لاهتمام الحكومة لتحقيق عدد من الأهداف الاستراتيجية المتمثلة في حفز القطاع الخاص للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية وإدخال التكنولوجيا الحديثة واكتساب العاملين المهارة الفنية اللازمة لتطوير إنتاجهم وخلق فرص عمل جديدة للقوى العاملة الوطنية وتوسيع أيضاً إلى تشجيع الصادرات وتنمية التجارة الدولية وتشجيع إقامة الصناعات التصديرية وتنشيط القطاعات الاقتصادية ذات العلاقة بعمل المناطق الحرة كقطاع النقل والقطاع المصرفي والسياحي وغيرها من القطاعات الاقتصادية. وسيكون تنفيذ المشروع على أربع

وذلك تجارة الأثاث والمفروشات، و يبلغ عدد المنشآت المنتجة بالمنطقة (١٤) شركة ومؤسسة منتجة. (٣) مصانع تحت الإنشاء كما تم تخصيص وتوطين ٤ مشاريع جديدة. هذا بالإضافة إلى عدد كبير من الطلبات الجديدة للاستثمار والمقدمة من خلال الشركة المطورة (هلا الذهبية). ولما لأهمية تنمية وتعزيز التكامل الاقتصادي العربي، وزيادة التجارة البينية فيما بين الدول العربية فقد تم إنشاء المنطقة الحرة بالمزينة على الحدود مع الجمهورية اليمنية الشقيقة، لخدمة تجارة وصناعة إعادة التصدير فيما بين البلدين من جهة وفيما بين دول مجلس التعاون الخليجي و الجمهورية اليمنية و دول القرن الإفريقي من جهة أخرى. و بما سيؤدي إلى زيادة حجم التبادل التجاري فيما بين دول المنطقة.

وخلال الفترة الماضية، تم استكمال الأطر القانونية والإدارية لتشغيل المنطقة الحرة و بما يتوافق مع مفهوم المناطق الحرة بفصلها عن الإقليم الجمركي، حيث تم إصدار لائحة تنظيم المنطقة الحرة بالمزينة، من قبل لجنة المناطق الحرة والتي تنظم كافة العمليات التشغيلية والعلاقة فيما بين الشركات المستثمرة وكافة الجهات ذات العلاقة.

وتستكمل المنطقة الحرة بالمزينة منظومتها التشريعية حيث تم إصدار اللائحة التنظيمية لعملها بالقرار الوزاري رقم ٢٠١٠/١٦/٢٢ بتاريخ ٢٠١٠/١٦/٢٢ والتي تعتبر بمثابة اللائحة التنفيذية لقانون المناطق الحرة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٢/٥٦/٥٦. وهذه اللائحة تعتبر أول منطقة حرة في السلطنة حيث تم تشغيلها عملياً كمنطقة حرة منذ عام ١٩٩٩م ومن ثم صدر المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٥/١٠٣/٢٠٠٥ بتسميتها كمنطقة حرة رسمياً وإتاحة مسؤولية إدارة وتشغيل المنطقة الحرة بالمزينة بالمؤسسة العامة للمناطق الصناعية. والمنطقة الحرة بالمزينة تقع على مساحة كبيرة وقابلة للتوسع مستقبلاً حيث إن مساحتها الحالية إجمالاً فوق ٤,٥ مليون متر مربع. ومن منطلق حرص السلطنة على توفير البيئة الملائمة للاستثمارات المحلية والأجنبية في مختلف المجالات الاقتصادية، ولما للمناطق الحرة من دور كبير في زيادة حرية انتقال رؤوس الأموال المستثمرة وحرية انتقال البضائع والسلع دون خضوعها للقيود الجمركية والمعايير والقواعد والاشتراطات الخاصة بالدولة الحاضنة لها، فقد تم في مطلع عام ٢٠٠٢ إصدار قانون المناطق الحرة لما لها من أهمية لزيادة الانفتاح الاقتصادي وتنشيط حركة التجارة وانتقال رؤوس الأموال بين الدول حيث أنها تعتبر وسيلة فعّالة لتحرير التجارة من القيود الكمية والحوافز الجمركية، وتلب المناطق الحرة دوراً كبيراً ومهماً في تهيئة مناخ الاستثمار وجذب رؤوس الأموال وتطوير الصناعات المحلية وخلق فرص للعمل.

اتفاقيات استثمار وأوضح رغبتي أنه قد تم في نهاية شهر مارس من هذا العام التوقيع على اتفاقية الاستثمار كشراكة إستراتيجية بين المؤسسة

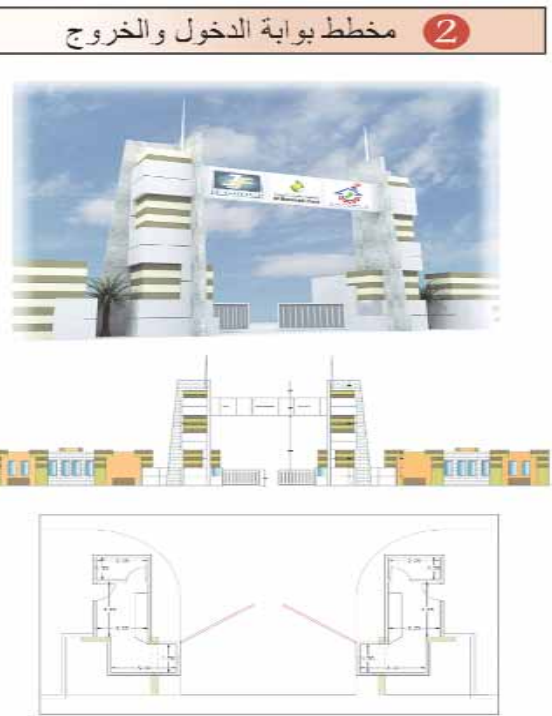
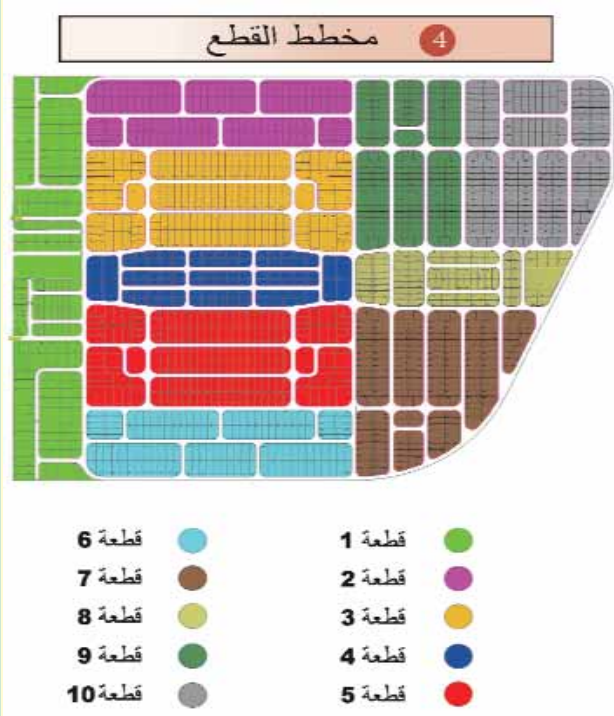
مراحل حيث ستكون المرحلة الأولى بمساحة (٩٢٢٥٨٧) متراً مربعاً و بنسبة (٣٣) من المساحة الإجمالية المرحلة الثانية بمساحة (٩٥٢٥٩٩) متراً مربعاً و بنسبة (٣١) من المساحة الإجمالية المرحلة الثالثة بمساحة (٦٣٠٨١٤) متراً مربعاً و بنسبة (٢١) من المساحة الإجمالية المرحلة الرابعة بمساحة (٥١٠٠٥١) متراً مربعاً و بنسبة (١٧) من المساحة الإجمالية.

وستشمل أعمال البنية الأساسية والعلوية التي سيتم تنفيذها لتطوير المساحة المستأجرة إنشاء الطرق الداخلية والساحات الخارجية ومصنف السيارات والشاحنات وتعميد وتنفيذ شبكات المياه والهاتف والكهرباء والصرف الصحي وتصريف الإطارات داخل حدود القطعة المستأجرة ومخازن لغايات تخزين البضائع وللصناعات الخفيفة وإقامة وسط تجاري لمراكز الشركات المستثمرة بالمنطقة ويتضمن كذلك المشروع فندق من فئة الخمس نجوم لخدمة رجال الأعمال وغيرها من المرافق التي تخدم الاستثمار بالمنطقة.

وسيتكون المشروع من القطاع التجاري يشمل مستودعات تخزين البضائع ومعارض السيارات والأليات والمعدات ويتكون هذا القطاع من (٢٨٦) قطعة بمساحة إجمالية للقطاع تقدر ب (٦٣٠) ألف متر مربع و بنسبة (٢١) تقريبا من مساحة الأرض المتوفرة. مساحة الأرض المتوفرة تقدر ب (٣٠٠) ألف متر مربع و بنسبة (٢١) تقريبا من مساحة الأرض المتوفرة. مساحة الأرض المتوفرة تقدر ب (٣٠٠) ألف متر مربع و بنسبة (٢١) تقريبا من مساحة الأرض المتوفرة.

التي ستكون جاهزة للاستثمار. وقطع الخدمات المساندة يشمل إقامة مجمعات للخدمات الإدارية والأنشطة الفندقية ويتكون هذا القطاع من (١١٩) قطعة بمساحة إجمالية للقطاع تقدر ب (٢٨١) ألف متر مربع و بنسبة (٩) تقريبا من مساحة الأرض التي ستكون جاهزة للاستثمار.

وقطع الثروة الحيوانية يتكون هذا القطاع من (٧٦) قطعة بمساحة إجمالية للقطاع تقدر ب (١٠٦) آلاف متر مربع و بنسبة (٤) من مساحة الأرض التي ستكون جاهزة للاستثمار.



١٤ منشأة منتجة بالمنطقة و ٣ مصانع تحت الإنشاء وتوطين ٤ مشاريع جديدة

المرحلة	العناية العمرانية	العناية الدائمة	الإجمالي	(نسبة التعمير)
الأولى	3488	1800	5288	348
الثانية	40190	8640	48830	4019
الثالثة	55488	7635	63123	5548
الرابعة	43500	7635	51135	4350
الإجمالي	142666	25710	168376	14265

مطاعم (إصدار شهادات المنشأ (منتجعات مناطق حرة) أو (منشأ أجنبي) من قبل إدارة المنطقة الحرة ومنح منتجات المصانع المقامة بالمنطقة الحرة شهادة منشأ وطنية مع تسهيلات بمنح مآذونيات الإقامة وتأسيسات السدخول للمستثمرين غير العمانيين والسماح للشركة العاملة أن تنشئ مكتباً تمثيلاً لها داخل الإقليم الجمركي العماني على أن يتم تسجيلها وفقاً لقانون السجل التجاري المعمول به.

وأضاف مساعد مدير عام المنطقة الحرة بالمزينة أن المؤسسة العامة للمناطق الصناعية قد قامت كجهة منوط بها إدارة هذه المنطقة بجهود حثيثة وجارية بالتعاون مع الجهات الأخرى ذات العلاقة لتطوير هذه المنطقة وخلق بيئة مناسبة لتوطين المشاريع الاستثمارية بولاية المزينة رغم حداثةها من حيث الفترة الزمنية منذ إنشائها في عام ١٩٩٦م، وقد كان لموقعها المتميز كحقله وصل بين أكبر أسواق شبه الجزيرة العربية والمتصلة في أسواق الجمهورية اليمنية من جانب والأسواق العماني وامتداده إلى الأسواق الخليجية من جانب آخر أتراً إيجابياً بالإضافة إلى العلاقات الوطيدة والمتميزة بين حكومتي سلطنة عمان والجمهورية اليمنية على امتداد التاريخ في أن تتكرم حكومتنا الرشيدة على القطاع الخاص بإنشاء هذه المنطقة الحرة لتكون بؤرة جذب اقتصادي متميز وحيث تعتبر المنطقة الحرة بالمزينة بوابة لدخول البضائع من دول المجلس والدول العربية إلى اليمن والقرن الإفريقي.

حزمة الأهداف
وذكر محمد رغبتي أن من أهم الأهداف الاستراتيجية لإقامة المنطقة الحرة بالمزينة حفز القطاع الخاص للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق اجتذاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية وإدخال التكنولوجيا الحديثة واكتساب العاملين المهارة الفنية اللازمة لتطوير إنتاجهم، وإيجاد فرص عمل جديدة للقوى العاملة الوطنية، وتوفير المناطق الحرة (نافذة عرض) لقدرات ومنتجات الشركات والقوى العاملة الوطنية والأسواق الخارجية، وتشجيع الصادرات وتنمية التجارة الدولية وتشجيع إقامة الصناعات التصديرية، وتنشيط القطاعات الاقتصادية ذات العلاقة بعمل المناطق الحرة مثل قطاع النقل والقطاع المصرفي والقطاع السياحي وغيرها من قطاعات اقتصادية.

العمل بالسلطنة والاعتماد بالبيانات الجمركية الصادرة من المركز الجمركي اليمني من قبل قسم جمرك المنطقة لغرض إدخال البضائع الواردة من الجمهورية اليمنية بدون الحاجة للمرور إلى قسم جمرك المزينة مع مراعاة أحكام المادة ٣٤ من هذه اللائحة. كما ستتمتع الشركات أيضاً بإصدار شهادات المنشأ (منتجات مناطق حرة) أو (منشأ أجنبي) من قبل المنطقة والحصول على مآذونيات العمل وتأشيرات دخول للمستثمرين والعاملين لديهم من غير العمانيين وذلك من خلال نظام المحطة الواحدة والسماح بإنشاء مكاتب تمثيل تجاري لها داخل الإقليم الجمركي على أن يتم تسجيله وفقاً لقانون السجل التجاري. وستمنح الشركة إلى جانب ذلك إعفاء ضريبي لمدة ٣٠ عاماً اعتباراً من تاريخ حصول الشركة على الترخيص اللازم لمزاولة النشاط الاقتصادي بالمنطقة شريطة تقيدها بالقواعد التي حددت بموجب اللائحة وذلك بقرار من معالي الوزير المشرف على وزارة المالية لكل شركة عاملة تستكمل شروط الإعفاء المحددة بموجب اللائحة.

كما تم تجهيز المنطقة الحرة بشبكة اتصالات حديثة تشمل خدمات الهاتف والفاكس والبريد والانترنت وتوفير مجبر زراعي وبيطري متكامل مصمم بأحدث الوسائل لفحص ومطابقة المنتجات الزراعية والغذائية والمنتجات السمكية وفتح مكاتب للجهات المساندة لعمل المنطقة الحرة من جمارك، صحة، بريد، زراعة، مكتب لوزارة التجارة والصناعة، توفير الأبن والحماية للممتلكات والمنشآت والبضائع أثناء وجودها بالمنطقة الحرة، تجهيز المنطقة الحرة بالساحات والمباني والمستودعات التي تتلاءم مع المتطلبات التجارية للمستثمرين بالإضافة إلى تجهيز المنطقة الحرة بالمرافق العامة والخدمات العامة (طرق، الكهرباء، المياه، مسجد،

كما أن المؤسسة تعمل على استكمال البنية الأساسية من شبكات الطرق وتعميدات خدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي داخل مخططات المنطقة بالإضافة إلى تحديث البوابات الرئيسية والساحات التخزينية والجمركية للمنطقة.

فرص العمل
وفيما يخص فرص العمل المتوقع خلقها من المشروع فإن الجدول التالي يوضح أعدادها وطبيعتها سواء الموسمية ودائمة سيخلق المشروع خلال الخمس سنوات القادمة أكثر من ألفان وخمسمائة وظيفة للقوى العاملة الوطنية وهي تشكل ما نسبته عشر بالمائة من إجمالي فرص العمل المتوقع خلقها بالمشروع.

الحوافز والإعفاءات
وأشار رغبتي إلى أن إصدار اللائحة التنظيمية لعمل المنطقة تعتبر خطوة هامة ومتقدمة جداً لتطوير المنطقة من حيث الإعلان رسمياً عن الحوافز والمزايا

